المشهد
العدد 335 -السنة الثالثة عشر- الخميس 27 يونيو 2024 م - 21 ذو الحجة 1445 هـ

قالت العرب

في بيتِهِ الحَكَمُ، الذي هو صادقٌ، فأتوا ببيوتَ القومِ من أبوابها
وتخالَفُ الرّؤساء يشهدُ مُقْسماً إنّ المعاشرَ ما اهتدَتْ لصوابِهَا
وإذا لصوصُ الأرْضِ أعيَتْ وَالياً، ألقى السّؤالَ بها على تُوّابِهَا

(أبو العلاء المعري)

النائب "مجاهد نصار" عضو لجنة الصناعة لـ "المشهد":

يجب الاعتراف بأخطاء السياسات الاقتصادية وحاجتنا إلى تغييرها جذريا

أكد النائب مجاهد نصار، عضو لجنة الصناعة بمجلس النواب عن حزب مستقبل وطن، ورئيس مجلس إدارة نصار جروب أن الشعب يعلق أمالاً كبيرة على الحكومة القادمة فى تخطى العقبات الاقتصادية، والصناعة قادرة على جذب الاستثمارات، وتوجيهات الرئيس للحكومة الجديدة تؤكد مواصلة الإصلاح الاقتصادى ودعم المواطنين وضرورة تكثيف الجهود لتطوير الصناعة باعتبارها قاطرة أساسية للتقدم الاقتصادى الشامل فى ضوء انعكاس التقدم فى الصناعة على دعم وتطوير جميع القطاعات الأخرى.

وقال إن على الحكومة الجديدة عرض رؤية تشجع فيها الصناعة والاستثمار، لأن توطين الصناعة المحلية يقضى على البطالة ويدعم الاقتصاد، موضحا أن الانضمام لتجمع بريكس يعكس قوة الاقتصاد المصرى، ومطالبا بضرورة وضع خريطة صناعية فى كل محافظة على مستوى الجمهورية.

وأوضح نصار أن نجاح الحكومة فى جذب صفقة استثمار مباشر وهى "صفقة مشروع رأس الحكمة" يؤكد قرب حدوث انفراجة حقيقية، وهذه الصفقة الاستثمارية الكبرى تضخ مليارات الدولارات فى شرايين الاقتصاد الوطني.

كما كشف النائب عن تفاصيل حياته المهنية منذ الصغر وصولاً لدخوله مجال الصناعة.... وإلى نص الحوار:

وزير التموين السابق أصبح غير قادر على التحكم فى زمام الأمور فى الفترة الأخيرة بسبب إهمال المخزون الاستراتيجي

قطاع الصناعة على رأس أولويات الحكومة الجديدة لجذب الاستثمار وتوطين الصناعة المحلية يدعم الاقتصاد ويقضى على البطالة

صفقة "رأس الحكمة" نقلة نوعية لجذب السياحة.. ويمثل قوة اقتصادية ضخمة فى العالم

الانضمام لتجمع بريكس يزيد الصادرات لدول المجموعة ويرفع مستوى التبادل التجارى

توطين الصناعة تحرك وطنى جاد يوفر العملة الأجنبية ويدعم التوسع فى التصنيع المحلى

● فى البداية.. حدثنا عن أهم المحطات فى حياتك العملية وقصة نجاح مجاهد نصار؟

– بدأت مشروعى بالعمل فى ورشة أبى بعد وفاته عام ١٩٨٦ فى تصنيع سلك الرباط لحديد التسليح، وبدأ مشوار الكفاح بماكينة واحدة حتى شراء مصنع ٦٥٠ متراً، توالت الماكينات إلى أن أصبح أكبر مصنع فى الشرق الأوسط، وكان يغطى السوق المحلى حتى عام ٢٠٠٠، إلى أن تم تصدير أول كونتر إلى بلجيكا وكان قيمته ١٦ ألف دولار.

● كيف ترى التشكيل الوزارى الجديد.. وأهم المطالب من الحكومة الجديدة؟

– نرحب بالتشكيل الوزارى الجديد فالكل كان فى انتظاره وليس النواب فقط بل المواطنين أيضاً، وذلك للخروج من الأزمات المتراكمة، فالشعب يعلق أمالاً كبيرة على تلك الحكومة فى تخطى العقبات الاقتصادية والاقليمية الراهنة، كما أن بعض الأسماء الجديدة التى وجدت فى هذا التعديل جاءت وفقاً لتحقيق الرؤية السياسية فى انضمام الكفاءات لهذا التشكيل فى الحكومة الجديدة، وبعض الوزرات التى تم دمجها على أن يكون الاختيار الجديد لمن هو صاحب القرارات الجريئة والتى بإمكانه المساعدة فى حل الأزمات، ويكون بمثابة عين الحكومة فى الشارع لمتابعة متطلبات المواطنين واستكمال مسيرة التنمية المستدامة المنتظرة للجميع.

ولذلك نطالب الحكومة الجديدة باتخاذ اجراءات فعالة لحل مشاكل المواطن البسيط، والتركيز على أربعة ملفات هامة جداً وهى التعليم والصحة والزراعة والصناعة لتحقيق التنمية الشاملة فى جميع الملفات والقطاعات المختلفة، بداية بانهاء أزمة انقطاع الكهرباء، مع ضرورة الاهتمام بالصناعات خلال الفترة المقبلة وإنهاء الأزمات التى تؤرق الشعب خلال الفترة الحالية، وهناك أيضاً أولويات واضحة على جدول أعمال الحكومة وعليها أن تنتهج نهجاً أكثر فاعلية فى ترتيب الأولويات فى ظل هذا الاضطراب الإقليمى والعالمى جنباً إلى جنب نحو استكمال بناء الجمهورية الجديدة، ونتمنى أن يكون دمج الوزارت فى تشكيل الحكومة الجديدة دافعا للتنمية.

كما أنه لا يمكن إلغاء ما قامت به حكومة الدكتور مدبولى السابقة من مجهودات كبيرة، فقد استطاعت أن تؤسس للإصلاح الاقتصادى وأن تنطلق نحو الجمهورية الجديدة بعمل بنية تحتية كبيرة وضخمة، لكن المشاكل والتحديات مازالت قائمة وعلى الحكومة الجديدة أن تعمل فى إطار التأكيد على استمرار الحوار الوطنى باعتباره حقا أصيلا فى المرحلة المقبلة مع ضرورة الاهتمام بحراك سياسى أكبر وعلى كافة الملفات، فالمرحلة المقبلة تحتاج لتحركات مغايرة وطرح ملفات سياسية واقتصادية مختلفة.

● ما تقييمك لدمج بعض الوزارت.. وإسناد وزارة الصناعة للفريق كامل الوزير؟

– إسناد وزارة الصناعة والنقل للفريق كامل الوزير لكى يكون صاحب قرار ويستطيع تحقيق انجازات فى ملف الصناعة، واختيار السفير بدر العاطى لمنصب وزارة الخارجية والهجرة أمر إيجابى أيضاً وفى محله حيث إنه كان سفير مصر فى ألمانيا وهو جاد جدا فى عمله، وذلك لحرص الدولة أن تكون الحكومة الجديدة من ذوى الكفاءات والخبرات والقدرات المتميزة من أجل مواجهة كل التحديات، وضرورة تكثيف الجهود الرامية لتطوير الصناعة المصرية، باعتبارها قاطرة أساسية للتقدم الاقتصادى الشامل، فى ضوء انعكاس التقدم فى الصناعة على دعم وتطوير جميع القطاعات الأخرى. متمنيا التوفيق للحكومة الجديدة فى مهامها وتحقيق انجازات جديدة وخاصة فى ظل التحديات الصعبة وضرورة الاهتمام بكافة الملفات والتركيز على ملفات الزراعة والصناعة من أجل تحسين الأوضاع الاقتصادية وتوفير حياة أفضل وتخفيف الأعباء الحالية عنهم، وننتظر أن تكون هناك نهضة كبيرة فى الصناعة والتنمية المجتمعية ونستغل كل الثروات المعدنية الموجودة.

● ماذا تطلب من وزير الإستثمار والتجارة الخارجية؟

– أطالب وزير الاستثمار والتجارة الخارجية بالتركيز على جذب وزيادة الاستثمارات المحلية وتشجيع نمو القطاع الخاص وبذل كل الجهد للحد من ارتفاع الأسعار والتضخم وضبط الأسواق، وذلك فى إطار تطوير شامل للأداء الاقتصادى للدولة فى جميع القطاعات والقضاء على جميع معوقات الاستثمار حتى يتم زيادة الدخل القومى للدولة وتوفير فرص عمل للشباب، وأن تضع الحكومة الجديدة على رأس أولويتها الحفاظ على محددات الأمن القومى المصرى فى ضوء التحديات الإقليمية والدولية خاصة فى ملف الصحة والتعليم وأيضاً الحفاظ على الوطن ومواجهة أى تحديات خارجية.

كما أن الحكومة السابقة واجهت تحديات ضخمة وخاصة فى ظل الظروف الصعبة التى واجهت الدولة منذ بداية فيروس كورونا والحرب الروسية الأوكرانية والحرب على غزة ، الأمر الذى خلق مشاكل كثيرة فى مختلف المجالات من بينها ارتفاع التضخم والأسعار عالمياً وانعكس ذلك على الدولة.

● وماذا عن أهم الجهود التى حققتها الدولة للنهوض بالصناعة المحلية ؟

– الدولة بذلت جهودا كبيرة لتوطين الصناعة المحلية والارتقاء بها وعلى سبيل المثال توطين صناعة النقل والسكة الحديدية بالشراكة مع القطاع الخاص والشركات الرائدة على مستوى العالم وتقديم التسهيلات والتيسيرات اللازمة لإنشاء المزيد من المصانع، الأمر الذى يساهم فى تحقيق الاكتفاء الذاتى محلياً وتوفير العملة الأجنبية، وهى الجهود التى وصلت إلى مراحل متقدمة فى إطار توفير مكونات وسائل النقل على المستوى الوطنى، ومصر فى طريقها لإعلان عدم استيراد عربات السكة الحديد من الخارج حيث يتم تصنيعها فى مصر بأياد مصرية وصناعة محلية وهذا يمثل نقلة هامة فى تاريخ الصناعة المصرية، وأن توطين الصناعة تحرك وطنى جاد يوفر العملة الأجنبية ويدعم التوسع فى التصنيع المحلي، كما أنها فرصة جيدة للقضاء على البطالة من خلال توفير فرص العمل التى تستوعب أكبر عدد من الشباب.

وللخروج من الأزمة الاقتصادية الحالية يجب الاعتماد على التصنيع المحلى، فهو القادر على سداد الديون وذلك من خلال توفير البيئة الاقتصادية والاستثمارية له وضرورة وضع آلية واضحة للمستثمرين من الدولة، مع إعداد قوانين جديدة للصناعة تتناسب مع الوقت الحالي، وأولى خطوات نجاح الاقتصاد فى مصر هو وجود فريق اقتصادى متعاون يرتقى وينهض بالاقتصاد والاستثمار.

● وماذا عن انضمام مصر لتجمع "بريكس" العالمى وتأثيره على الوضع الاقتصادى؟

– الانضمام لبريكس علامة فارقة لمصر واقتصادها فى المستقبل القريب، فضلاً عن النتائج والثمار الجيدة المتوقعة فى مجالات التجارة والطاقة والموارد والأعمال التجارية والتمويل وسلاسل التوريد والخدمات اللوجيستية والزراعة والأمن الغذائى والتسوية بالعملات المحلية، بالإضافة إلى أبحاث اللقاحات والصحة العامة وغيرها من مجالات التعاون داخل ٦٨ دولة أعضاء فى تحالف بريكس، كما أن الردود العالمية الداعمة لدعوة مصر لانضمام مصر لتجمع بريكس العالمى تؤكد قوة اقتصادنا الوطنى للتواجد والمشاركة فى هذا التحالف الدولى الكبير.

كما أن توسيع بريكس نقطة انطلاق جديدة لتعاون المجموعة مما يعكس تصميم دولها على الاتحاد والتعاون مع الدول النامية ويلبى طموحات المجتمع الدولى ويخدم المصالح المشتركة للأسواق الناشئة، ويمثل قوة اقتصادية ضخمة فى العالم بالاضافة إلى نظرة المجتمع الدولى إلى المشروعات العملاقة التى تنفذ فى مصر ومجالات الاستثمار الواسعة.

● وما هى أهم المشروعات والقوانين التى تمت مناقشتها بالبرلمان فى مجال القطاع الصناعى؟

– تمت مناقشة العديد من المشروعات والموضوعات التى تخص قطاع الصناعة وقطاع الأعمال العام وقطاع الثروة المعدنية والهيئة القومية لسلامة الغذاء، ومن أهمها مشروع قانون بشأن تقنين أوضاع المنشآت الصناعية المرخص لها وغير المرخص لها، ومشروع قانون بشأن إصدار الصناعة الموحد، ومشروع آخر بشأن إنشاء المجلس الأعلى لصناعة السيارات وتمويل صناعة السيارات صديقة البيئة، وقانون بشأن إنشاء الهيئة العليا للغزل والنسيج، وموضوعات أخرى ذات الأهمية والتى تمس مجالات الصناعة منها وضع استراتيجية ثابتة للصناعة المحلية وتطوير شركات الغزل والنسيج التابعة لوزارة قطاع الأعمال وتطوير هيئة الثروة المعدنية وتحقيق الاستغلال الأمثل للثروة المعدنية وتطوير وتفعيل دور الهيئة العامة للتنمية الصناعية ودمج مصانع بير السلم فى الاقتصاد الرسمى وتشغيل المصانع المتوقفة والمتعثرة والمغلقة.

ومن أهم الاستجوابات فى الفترة الماضية استجواب وزير التموين ورئيس حماية المستهلك لأزمة السكر فى التموين وغيرها من الأزمات والمشاكل الأخرى التى كانت تمس حياة المواطنين، كما استجوبنا وزير التربية والتعليم فى المشاكل المتعلقة بالتابلت، ونحن نعيش مع المواطن مشاكله ثم ننقلها للهيئات والوزارات حتى نصل إلى حل والنائب دوره الأساسى أن يكون عين الشعب وعين المواطن.

● وماذا عن أهمية الصناعة وتأثيرها فى جذب الاستثمار؟

الصناعة هى القادرة على جذب الاستثمار، ولكن لابد أن يكون هناك آليات قابلة للتنفيذ، ولابد أن نعترف بأن هناك أخطاء فى سياسات اقتصادية فى الفترة السابقة كما أننا نحتاج إلى تغيير جذرى فى السياسة الاقتصادية والنقدية ولا بد أن يكون هناك خريطة وأجندة صناعية، وعدم توافر المواد الخام نتيجة أنه ليس هناك سياسات جيدة، وفى مصر فقط تصنيع المواد الخام أكثر تكلفة من الاستيراد وتصدير المواد الخام أغلى من التصدير بعد الإنتاج، مؤكداً أن الصناعة فى مصر تمثل ١٦٪ من الناتج القومى ويجب أن تصل إلى ٣٥٪.

● وماذا عن توجيهات الرئيس السيسى للحكومة بمواصلة جهود تمكين القطاع الخاص الصناعى وتذليل العقبات أمامه؟

الاجراءات التى اتخذتها الدولة فى السنوات الماضية أوضحت مدى الأهمية القصوى التى توليها الحكومة للقطاع ، كما أن توجيهات الرئيس السيسى للاهتمام بالقطاع الصناعى جاءت فى وقتها، وتتماشى مع نهضة اقتصادية وصناعية، تعيشها مصر ورغبة دائمة فى زيادة الصادرات للخارج إلى نحو ١٠٠ مليار دولار سنوياً.

ومن المهم العمل على مواصلة جهود تمكين القطاع الخاص الصناعي، وتذليل العقبات أمام ازدهار أنشطته وأعماله، لاسيما من خلال توفير البيئة الملائمة، وتقديم الحوافز والتيسيرات الداعمة للاستثمار الصناعي، بالإضافة إلى تعزيز العمل على ترسيخ ثقافة القيمة المضافة فى الصناعة المصرية، على النحو الذى يحقق أكبر استفادة ممكنة، سواء على مستوى تعميق التصنيع المحلى والتطور التكنولوجي، أومن ناحية تحقيق أعلى عائد لصالح الاقتصاد المصرى والمواطنين، كما إن الاهتمام بالقطاع الخاص الصناعى يعنى تعزيز فرص العمل والارتقاء بأوضاع ملايين العمال الموجودين فيه.

● وكيف ترى أداء منظومة التموين فى الفترة الأخيرة.. وأزمة ارتفاع الأسعار واحتكار وجشع التجار؟

– وضع وزارة التموين فى الأيام الأخيرة بات صعبًا، وكانت هناك مشكلة كبيرة فى منظومة الوزارة، وقد ذكرت وزير التموين السابق بشأن وجود مخزون استراتيجى يكفى ٦ أشهر، فى ظل ارتفاع سعر الدقيق من ١٣ إلى ١٩ جنيها، وأن "العملية كانت قد أفلتت من يد وزير التموين السابق وزادت المشاكل فى الوزارة، وأصبح غير قادر على التحكم فى زمام الأمور، رغم أن لديه خبرة ومخضرم ولكنه كان غير مهتم بالمخزون الإستراتيجي، ولا يمتلك القدرة على تحفيز الفلاحين من خلال زيادة أسعار القمح.

كما أن السبب الحقيقى وراء ارتفاع الأسعار هو جشع التجار واحتكارهم للسلع الأساسية وتخزينها، وبالرغم من وجود رقابة إلا أنها لا تسيطر على كل القطاعات وهذه الأزمة مفتعلة.

● هل توجد خريطة صناعية وما مدى أهميتها؟

– وجود خريطة صناعية فى كل محافظة على مستوى الجمهورية سيسهم فى تشغيل المصانع بكل طاقتها فى كل المحافظات، وتوفير العديد من فرص العمل وجلب العملة الصعبة إلى البلاد فى ظل احتياجنا الشديد إلى توفير العملة الأجنبية، فهناك عدد من الدول العربية والافريقية المجاورة لمصر تقوم بتحديد مدى احتياجاتها لإنشاء المصانع بالقرب من الخامات وتدرس وسيلة النقل المناسبة لتصدير المنتجات للخارج.

هناك ضرورة لوضع خريطة صناعية، وأن يتم إعلان هذه الخريطة داخلياً وخارجياً وتحديد مواقع الاستثمار بدون إخفاء لجذب الاستثمار الصناعى وحتى يتمكن المستثمر الكبير والصغير والخارجى أو الداخلى من معرفة اتجاهات الدولة للإنتاج بما يتناسب مع كل محافظة بما تشمله من زراعات أو خامات بيئية تدخل فى صناعات لمواد خام يضاف إليها قيمة مضافة وتدر دخلاً للبلاد وتكون جاذبة للمستثمر.

بالإضافة إلى أن مصر تمتلك مقومات اقتصادية عظيمة منها المقومات الطبيعية التى تجعل منها مصدرا من مصادر الدخل القومى وتوفير العملة الصعبة وتضمن فرص عمل أكبر مما يسهم فى إنعاش الحالة الاقتصادية، فضلاً عن أهمية دعم صغار المصنعين، لاسيما فيما يتعلق بتصنيع مكملات الإنتاج وهناك مايقرب من ١٥٠ منطقة صناعية، ولابد من وضع أولوية فى كل المناطق الصناعية لتخصيص مصانع لصغار المصنعين على حسب تخصص كل محافظة وضرورة التنسيق بين وزارة التجارة والصناعة وهيئة المجتمعات العمرانية للتعريف بالمناطق الصناعية بمدن الجيل الرابع لما لها من أهمية فى دعم التطور التكنولوجى لصالح الاقتصاد الوطنى.

● وهل الزيارت الخارجية للرئيس لها تأثير على الأوضاع الاقتصادية؟

– زيارات الرئيس الخارجية بالفعل لها تأثير قوى على الأوضاع السياسية والاقتصادية وتحقيق التبادل التجارى والصناعى والثقافى أيضاً، سواء على المستوى الداخلى والخارجى والأمن القومى والعلاقات الخارجية، وتعزيز العلاقات المصرية العربية وفى مقدمتها العلاقات الخليجية وغيرها، فزيارة الرئيس السيسى للامارات فى الفترة الماضية لها أهمية كبيرة من الناحية السياسية والاستراتيجية فى تعزيز العلاقات الثنائية على مختلف الأصعدة، خاصة فيما يتعلق بتنشيط التعاون الاقتصادى والاستثمارات المشتركة والتبادل التجارى فى العديد من المجالات التنموية.

ويحسب له أيضاً النقلة فى العلاقات المصرية اليابانية بما ساهم فى تحقيق طفرة فى الاستثمارات اليابانية ومضاعفتها خلال فترة قصيرة وتعزيز علاقات مصر مع مختلف القوى العالمية، وأيضاً أهمية مواصلة تعزيز العلاقات المصرية اليابانية فى مختلف المجالات والجهود المتواصلة طوال السنوات الماضية فى إحداث نقلة كبرى بالعلاقات بالبلدين وتعزيز التعاون فى مجال التعليم بالاستفادة من التجربة اليابانية فى هذا الصدد، وأن اهتمام مصر بالاستفادة من التجربة اليابانية مبعث فخر لأن اليابان حققت نقلة حضارية عالمية وسبقت فى مجال التعليم واستفادة مصر من ذلك ينعكس على مستوى الأجيال القادمة، علاوة على الرغبة فى تعزيز التعاون التجارى فى الطاقة والنقل والتكنولوجيا، بالإضافة إلى المتحف المصرى الكبير الذى يعد الأيقونة الكبرى للتعاون الحضارى والثقافى بين البلدين.

● ما أهم المعوقات التى تواجه منظومة الصناعة والاستثمار فى الوقت الحالي؟

– التحديات التى تواجه الصناعة والمصانع والاستثمار كثيرة جداً والمناخ الاستثمارى خانق ولا توجد خريطة صناعية محددة، وقد تحدثنا مرارا وتكرارا فى مجلس النواب وخاصة فى لجنة الصناعة أن عدم وجود الشباك الواحد يقف عائقاً أمام تسهيل الاجراءات بالنسبة للمستثمر، ومن مصلحة الدولة تشجيع المستثمر المصرى للاستثمار فى الدولة ولا يذهب للخارج وعلى الحكومة الجديدة أن تعرض رؤية وتشجع فيها الصناعة والاستثمار وذلك بوضع أليات للتنفيذ ويجب دراسة وتحديد الصناعات التى توفر لنا العملة الصعبة كما يجب منح إعفاءات وحوافز للصناعات التى توفر لنا جزءاً من وارداتنا والتى تكلفنا العملة الصعبة، ولا بد من توحيد الولايات فى الاستثمار لتحقيق التنمية المتمثلة فى (المحافظة وهيئة المجتمعات العمرانية والتنمية الصناعية) سوف تعطى دفعة قوية لعجلة الإنتاج فى الفترة القادمة لو تم الانتهاء منها وأيضاً استغلال الثروة المعدنية فى توفير المواد الخام سوف يحدث تطويرا فى الصناعات.

● وما هى أهم القرارت التى اتخذتها الحكومة لجذب الاستثمار؟

– قرارت الحكومة فى الفترة الأخيرة والتى كان فى مقدمتها صفقة مشروع رأس الحكمة والموافقة على جذب صفقة استثمارية مباشرة من خلال شراكة استثمارية مع كيانات كبرى مكسب اقتصادى كبير للدولة، لأنها تضخ سيولة كبيرة بالعملة الصعبة وتؤكد القدرة التامة على حل الأزمة الاقتصادية وتفكيكها وقرب حدوث انفراجة حقيقية وذلك فى ضوء جهود الدولة حاليا لجذب الاستثمار الأجنبى المباشر وزيادة موارد الدولة من النقد الأجنبي، وهى خطوة مهمة لدعم الاقتصاد المصرى لمواجهة التحديات الاقتصادية الداخلية والخارجية، ونجاح الحكومة فى جذب مثل هذه الصفقات الكبرى سيكون له أثر إيجابى فى مواجهة جميع التحديات الاقتصادية وهى بداية لعدة صفقات استثمارية تعمل الحكومة عليها لزيادة موارد الدولة من العملة الصعبة كما ستوفر مئات الآلا ف من فرص العمل، كما يؤكد أنها تسير فى خطوات ثابتة نحو التنمية الاقتصادية وفقاً لخطط واضحة وتوجيهات موضوعية تستهدف توفير أكبر قدر من السيولة النقدية من العملة الصعبة وتحسين الوضع الاقتصادى وتعيد التوازن للدولار والعودة لسابق النمو والخروج من الوضع الراهن.

ونجاح الحكومة فى جذب استثمارات ضخمة له الكثير من الدلالات فى مقدمتها ثقة الكيانات الاستثمارية الكبرى فى الاقتصاد المصرى وقدرته على تخطى التحديات، بالإضافة إلى وجود فرص استثمارية هائلة فى ظل الإصلاح الاقتصادى والتنمية الشاملة، ويدعم جهود التنمية المستدامة فى كافة المجالات والقطاعات الاقتصادية ذات التأثير الكبير على الصالح العام ومن بينها القطاعات العمرانية والسياحية والمشروعات الاستثمارية الأخرى ويعالج أزمات التضخم وارتفاع الأسعار التى عانى منها الشعب.

● وأخيراً ... ماذا عن أهم المبادرات التى قدمتها لأهالى الدائرة لتخفيف أعباء المواطنين فيها؟

– الدور المهم لمؤسسة مجاهد نصار للتنمية والأعمال الخيرية هو محاولة تخفيف الأعباء عن كاهل المواطنين، من خلال حرص المؤسسة على المشاركة المجتمعية فى كل المواسم، خاصة فى ظل الظروف الاقتصادية الراهنة والعمل جنباً إلى جنب مع الجهاز التنفيذى للتيسير على المواطنين وتوفير احتياجاتهم بقدر الإمكان، خاصة حالات الأيتام والفقراء والأرامل والمطلقات وذوى الاحتياجات الخاصة والأسر الأكثر احتياجاً.

حوار: حنان موسى